دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أزمة الفكر السياسي وقدرة الفكر التقني
المصدر:	مجلة الفكر العربي المعاصر
الناشر:	مركز الإنماء القومي
المؤلف الرئيسي:	صارجي، بشارة
المجلد/العدد:	ع 14,15
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	أيلول
الصفحات:	28 - 33
رقم MD:	431404
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التنمية الاقتصادية ، الفكر السياسي ، الأزمات السياسية ، الوعي السياسي ، الإيديولوجيات ، التكنولوجيا ، المشاكل الاجتماعية ، النظم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/431404

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

د. بشارة صارجي

ازمة الفكر السياسي وقدرة الفكر التقني

للذين يحبّون النظرات الجامعة يمكن القول، على نسق أوغست كونت، أن الانسان بعد أن عاش عمر المغامرة الروحية، وعاش عمر المغامرة التنظيرية، وصل في المنتصف الثاني من القرن العشرين إلى عمر المغامرة العلمية. صحيح أن المفكّر السياسي، في الربع الأخير من القرن العشرين، يراقب بقلق بعض الظاهرات المألوفة في تاريخ البشر كالتباعد المؤلم ما بين امكانات البشرية الجديدة وواقع الحال من ظلم اقتصادي واجتماعي، واعتداءات على الحريات، وصراعات وحروب مستبدّة، وهي في الغالب مقصودة ومبرمجة ومفروضة على قطاعات جغرافية دون سواها. ولكن أهم ما يستوقف اهتمام المفكّر هو ظاهرة القدرة الهائلة التي ينعم بها النظام التقني الاقتصادي في صراع الانسان مع الطبيعة وفي دأبه الحثيث على توفير الرفاهية وتعميمها من جهة، ومن جهة أخرى أزمة الوعي السياسي وضعضعة القيم، بخاصة في الدول العريقة التي نادت بالديمقراطية واتخذتها إطاراً لحياتها السياسية. ويلاحظ موريس دوفيرجي في كتابه عن «الأحزاب السياسية» أن الناس يعيشون مستندين إلى مفهوم غير واقعي للديمقراطية. لقد صاغه رجال قانون تأثروا بفلاسفة القرن الثامن عشر، ودعوه «حكم الشعب للشعب»، «حكم الأمة بمثليها». «انها تعابير جميلة لإثارة الحماسة وتوفير الاستطرادات الخطابية. إنها تعابير جميلة لا تعني شيئاً. فلم نرَ قط شعباً يحكم ذاته، ولن نرى ذلك أبداً»

أسطورة الفكر السياسي

إذا ما راقبنا أكثر جوانب العالم المعاصر لرأينا أن المجتمعات المتباعدة كل التباعد جغرافياً، تنعم بجنى العلم بل إنها تشرّع أمامه أبواباً كثيرة كانت ما برحت مصانة مقدسة، وتُخضعها لقواعده البيّنة، بينما السياسة ما فتئت عموماً تخضع لتنظيرات تقييمية من عمر الأسطورة، وهي في الواقع تعيش أنماطاً مخالفة كل المخالفة للمبادىء المعلنة والقيم المنشودة. فمن أرسطو حتى أيامنا استمرَّ الفلاسفة من جهة، وأكثر رجال الدين سواء في اليهودية أم المسيحية أم الاسلام من جهة أخرى، يركّزون فكرهم السياسي على مجتمعية الانسان الطبيعية وعلى قيمة الفرد وكرامته، بالاضافة إلى قيمة الخير العام بمثابة الهدف الجامع لطاقات الأفراد، ومن ثمَّ المتسامي على الخير الفردي. وقد ذهب توما الاكويني في شرحه لأرسطو وتعليقاته السياسية إلى التأكيد بأن الجسم الاجتماعي، في سعيه إلى الخير العام، يحقّق في ذاته أسمى تشبّه بالله سبب كل الخيرات. لذلك يدعى الخير العام «أكثر ألوهية» من الخير الخاص وأسمى منه. فيجب من ثم أن يخضع الخير الخاص للخير العام، لكون الانسان نوعاً ما «جزء» من «كل» خاضعاً «للكل». ويضيف بأنه يجب أن تكون العلاقات بين المواطنين لا علاقات صراع بل علاقات صداقة وسلام، ويجب توزيع الوظائف توزيعاً لائقاً لتحقيق «اكتفاء الحياة» للجميع. وحيث إن وحدة الكثرة هي دائماً اشكالية وصعبة، فإن الدولة تعنى بتحقيقها بواسطة تنظيم أفعال المواطنين وتوحيدها بالشرائع العادلة. إن مهمة الدولة هي خلق الصداقة بين المواطنين، بواسطة الوفاق، وهو شأن لا غنى عنه لحياة الدولة، بل يجب تقديمه في بعض الظروف على العدالة ذاتها، علماً بأنها شرط ضروري للسلام. توجد اذن «صداقة سياسية» بين أعضاء الدولة، وبين مختلف الدول، وهي تعطي معنى الجماعة الكامل، معنى الوفاق المدني بشأن خيرات الجماعة الجوهرية. ويجب أن تتسامى إلى ما فوق الاختلاف في الآراء بشأن الوسائل المستخدمة لبلوغ الخير العام. صحيح أن النسبية في معرفة الحقيقة تؤدّي إلى نسبية السلام في العالم، ومع ذلك يمكن هذا السلام النسبي بل يجب أن يكون الهدف الرئيسي في التنظيم الاجتماعي وفي نشاط الدولة على الصعيدين الوطني والدولي. ليس الصراع هو الشريعة الأساسية في الحياة الاجتماعية، ولا هو نتيجة محتّمة للتناقض الجوهري في

الصيرورة العامة، بل إن التعاون القائم على التضامن الانساني ينتج السلام.

الواقع والأنانية

وعلى الرغم من سمو القيم المنشودة في هذه التعاليم، والتي ما برحت تتصدّر مقدّمات شتى البرامج السياسية، فان واقع الأمور يدعم عملياً نظرة هوبس الذي اتهم الفلاسفة الإغريق بأنهم مسؤولون مجرمون لأنهم تركوا الناس ينخدعون بأساطير التضامن والديمقراطية. ولكن هوبس استثنى من بين الاغريق المؤرّخ (توسيديد) الذي يتّهم الطبيعة الانسانية ويظهر كيف أنه، عند توقّف السلام، تكفي فترة حرب قصيرة كي تثير عند الناس تلقائياً نزعات الطبيعة البشرية البدائية، كالأنانية والطمع والعنف، فتطغى روح الانتقام والاعتداء. «إن الشرور الكثيرة والشنيعة التي تحصل لكل الدول بسبب الاغراءات تصدر عن انفلات طبيعة الانسان». أما أساس التحالف الوحيد فهو الخوف المتبادل وعجز الانسان عن التفوّق على حليفه. ويسود مبدأ تسلّط الأقوى في العلاقات بين الدول، فيخضعها ويستعبدها تارة، ويعطيها الحرية تارة أخرى. أما العدالة فهي رجاء الضعفاء، بينما لا يحتاج الأقوياء إليها. إنها تنجم عن اتفاق بين أفراد يتساوون في القوة، فاذا تحاربوا ألحقوا ببعضهم الضرر بدون أن ينتصر أحدهم على الآخرين. أما في الأمور العادية فتبقى حجة الأقوى هي الفضلى. يأخذ هوبس بآراء توسيديد ويدعمها بنظرته الدينية المتأثّرة بتعليم (لوثيروس) بشأن الخطيئة الأصلية وافسادها الانسان افساداً كلياً. ويرى أن الدولة هي وليدة الخطيئة، انها تنشأ عن الانسان اللاإجتماعي من طبيعته. يسهم في نشأتها الخوف والأنانية، ويبقى الهاجس المسيطر على أذهان المواطنين هو هاجس السلطان.

أسطورة الايديولوجيا

ولعلّ الانتقاد الذي وجّهه هوبس ضد الفلاسفة الاغريق يوجَّه حالياً من المفكّر السياسي ضد الايديولوجيات وضد الذين يلجأون إليها في الاطلالة على الواقع الراهن. لقد انفصلت الايديولوجيات عن الواقع المعاش، وهذا ما لاحظه منذ البدء (أنغلز) في الدرس الذي خصَّ به (لودفيغ فورباخ)، ورأى أن الايديولوجيا هي مجموعة أفكار تعيش حياة مستقلة خاضعة لشرائعها الخاصة فقط. ويقدّم عن رأيه شرحاً في رسالة إلى ميرينغ في ١٤ تموز ١٨٩٣، حيث يقول: «إن الايديولوجيا هي نسق يتمّمه من يدّعي التفكير بضمير، ولكن بضمير مغلوط. فالقوى المحرّكة التي تدفعه تبقى غائبة عن ادراكه مجهولة، وإلاّ لا يتمُّ نسق ايديولوجي. بالاضافة إلى أنه يتخيّل قوى محرّكة مغلوطة، أو تبدو كذلك؟ وعملياً، تستخدم الايديولوجيا المخيّلة وتستقر في تجريد خالص، وتفصل اتصالها بالواقع مصدر نشأتها، وتتحوّل إلى نوعٍ من النمط الخطابي حيث تتّشح الألفاظ بما للذكرى من قيمة، وتصير وسيلة توظيف، وتلبث بعيدة عن تطوّر المجتمعات الانسانية. إنها تحاول تبسيط الوقائع المدروسة وتشوهها خدمة لأهدافها. وهذا ما يتّفق عليه بمرارة المفكّرون السياسيون، ويرون فيه مصدر الأزمة في التفكير السياسي، وعلاوة على ذلك تدّعي الايديولوجيا السيطرة على الواقع في مجمله، فينشأ إذ ذاك في داخلها امتناع عن قبول أي جديد يزعج الأفكار المقولبة، ويقلق اكتفاءها المشبع في معرفتها الاجتماعية. لكأنّها تحيط احاطة كاملة ودائمة، وبنظرة واحدة ونهائية، بكل ما يطرأ من جديد على مر الأيام.

وعلى الرغم من واقع الانفصال عما يحدث، يوجد اتجاه، بخاصة في العالم المعاصر، إلى ردّ كل ظاهرة سياسية واجتماعية إلى بند أيديولوجي، وإلى شرح كل ما يحدث في الميدان السياسي بواسطة اللجوء إلى المثل والقيم. بهذا السلوك تتجنّب الايديولوجيا التفحّص العلمي للواقع السياسي، وينشأ من ثمَّ التباعد في النمو بين العلوم الطبيعية والتفسيرات السياسية. فاذا ما راقبنا أكثر جوانب الحياة المعاصرة وجدنا أننا وصلنا الى عمر العلم، بينما ما برحنا في السياسة نعيش عمر الأسطورة، عمر ميثولوجيات جديدة قائمة ومثبتة في أذهان الناس بواسطة الايديولوجيات. وهذا ما يدفع بالمفكّر السياسي إلى إماطة اللثام عن الأقنعة التي تخفي الايديولوجيات وإلى إبراز وقائع الميدان السياسي بدون مواربة، وذلك أملاً بالتوصّل إلى اطلالة على الواقع تكون أكثر صدقاً وبالتالي أكثر فعالية. إن أهم ما يتبدّى لناظر المفكّر السياسي من الواقع المعاش هو أن الأنانية هي المحرّك الأول للنشاط السياسي بمعزل عن القيم، وحيث ما تنشد بعض القيمَ فخدمة للمصلحة الأنانية. إن الحياة السياسية تقوم وتنمو دائماً على مصالح، مصالح طبقة، مصالح فرقاء، مصالح دول. ويستنتج المفكّر من هذا الواقع البارز ثلاث قواعد عمليّة يتعذّر خرقها:

أولاً: إن السياسة هي علاقة قوى، أكثر مما هي سعي جماعي متضامن في سبيل الخير العام.

ثانياً: القيم السياسية هي قابلة للتغيير دائماً، ولا

تتأصل حتماً في عالم مثالي.

ثالثاً: إن الأفعال وردات الأفعال في المجال السياسي تتجاوب دائماً مع الظروف الراهنة.

تبعثر الايديولوجيات

عملياً، مهما عظمت القيم التي ينادي بها السياسيون، ومهما برعوا في قولبتها ضمن ايديولوجيات متمّمة، نرى أن الأحزاب السياسية تلين أمام مقتضيات الحكم أو الظرف الدولي وتذهب حتى إلى نسيان الايديولوجيا، وعلاوة على ذلك تتحالف الأحزاب المتخاصمة مضحية بالمبادىء ومهملة الايديولوجيات في سبيل بلوغ الحكم أو الحفاظ عليه. ويلاحظ فردينانـد كينسكي في كتابه «أوروبا بعد ديغول»: «يجب أن لا ننسى قط أن الهدف الأساسي لكل حزب سياسي هو احتجاز الحكم لصالحه، وبالتالي، بوسع كل حزب سياسي أن ينجرّ وراء تجربة اخضاع أهدافه السياسية، حتى ولو كانت تتضمن مبادئه الأكثر عمقاً، في سبيل اكتساب مركز أو المحافظة على مراكز مكتسبة». ولا يغرب عن انتباه المراقب ما يطرأ في العالم المعاصر من تجزئة في الايديولوجيات وانقسامات تذهب حتى العداوة مع رفاق الأمس، وذلك في سبيل التكيّف مع الواقع الراهن وحاجاته الطارئة. أما فرقاء الضغط المسيطرون حالياً، داخل الدول، وعالمياً، فهم لا يدافعون عن قيم ومُثل بل عن مصالح.

القدرة التقنية العلمية

مقابل أزمة الفكر السياسي المعاصر تتميّز القدرة الصناعية الاقتصادية الحديثة بشق طريقها متحرّرة من الحيرة السياسية ومتجاوزة حدود الدول. ولقد نجحت عملياً في الامتداد إلى أكثر الأقطار، على الرغم ممّا يتّصف به هذا النجاح من تعقيد. إنها تحرّك بدوافعها العدد الأكبر من دول العالم، على الرغم من استمرار التفاوت في الغنى وفي النمو الاقتصادي. أما الدوافع الكامنة وراء هذه القدرة الحديثة فتبدو مؤهّلة لبعث تجانس ملموس ومنسّق بين مختلف شعوب الأرض. وفي الواقع، يوم أرسى مؤسسو العلم الحديث قواعده الفعّالة، كانوا يتطلعون إلى الجنس البشري بأجمعه، ويقدّمون له، في آن واحد، قيمة نظرية وقيمة ممارسة تقنية. وفي سبيل انجاح مشروعهم، لجأوا إلى طاقة الشمول البيّن عند الانسان وأبرزوا القواعد الأكيدة الضابطة لنشاطه. وليست هذه الطاقة سوى العقل البشري المفكّر والساعي إلى أن يتكوّن في أشكال حقيقة مشتركة عند جميع الناس، بشكل مستقل كل الاستقلال عن الفروقات الذهنية والتنويعات الروحية، تاركاً إياها لخصائصها ولما يمكن أن يطرأ عليها في المجابهة البشرية الكلية. وليس العقل قدرة جامدة، بل هي متحرّكة نامية، تحرّك الجماعات بسرعة تارة وببطء أخرى، ولكن بشكل فعّال دائماً، بخاصة عندما ترتبط بالنشاط التقني الاقتصادي. ويبدو من الطبيعي تخيّل ما يمكن أن توفّره طاقة العقل من تقدم متجانس في حياة البشرية الاجتماعية، المتحرّرة تدريجياً من العراقيل التي كانت انغلاقات الخصائص الاجتماعية، وما برحت في بعض المجتمعات، ولو بشكل أعمى، تفرضها ضد فعالية التقدم الاجتماعي الزاحف. ولكن المجتمع العالمي الفعلي، المتجانس عملياً، بشكل تدريجي، بفضل العلاقة الحديثة القائمة بين العقل العلمي والطبيعة، يبدو اليوم من «الأوتوبيات» السليمة، ويتحتّم من ثم على الفلسفة السياسية أن تعيره اهتماماً نيّراً مبرزة جدلية الخاص والشامل في حياة الجماعات والدول على ضوء تحليل عميق للانسان.

أقوى من الانغلاق القومي

في عالم اليوم مجتمعات كثيرة ما برحت تنادي بالقومية، ومع ذلك انها لا تستطيع صدّ الهجوم المرافق للضغوط التقنية مع ما يرافقها من توظيفات. وبديهي أن تضطرها تلك الضغوط على التزام شتى أنواع الاسهام، الثقافية، والتقنية، والصناعية... ويتضح من ثم أن أي انغلاق قومي يضعف أمام الضغوط، ويكاد لا يوجد إلاّ في أذهان الذين يتخيّلون أنهم قادرون على اثبات قواعده. فلا جدران حديدية بعد الآن بوجه الزحف التقني الاقتصادي. وعلاوة على ذلك تتجاوز قدرته بشكل ملموس، وإن غير معلن في ظروف كثيرة، شتى ألوان الايديولوجيات، بل إن واقع الحياة المعاشة يبدو مناقضاً لايديولوجيات معلنة، مرتبطة لربما بحقبة تاريخية تجاوزتها الآلية المجتمعية الحديثة في المجتمع الصناعي الجديد الذي يتعدّى إطار ظاهرة التصنيع ومشاكلها الانسانية. فقدومه عقب ظهور الصناعات بمدة طويلة، وهو يقضي بتعميم المناهج العقلية العلمية، الاقتصادية والتصميمية، وتطبيقها على طرائق الحياة الاجتماعية في تنظيمها وتدبيرها ونشاطها. وعلاوة على ذلك، أنه لا ينحصر في نظام اقتصادي معيّن، بخاصة مع نظام الملكيّة، ولا يتعارض مع المجتمع الزراعي، القابل للعقلنة وللتصنيع، بل يتضاد مع المجتمع التقليدي المنقاد لدوافع العادات على

حساب العقل، والمستعبد في بعض الأحيان للخرافات والأساطير، المتخفية خطأ بلباس الدين في بعض الظروف. ويمتدُّ جدول التساؤل إلى مدى تصدّي بعض التقاليد الانسانية أمام زحف العقل العلمي الاجتماعي، بخاصة تلك التي ما زالت تهيمن على بعض الأعراف الدولية، كالحدود الجغرافية والأتنية.

المحطات التقنية

مهما تمادى شمول العقل وطغى، من الثابت أن فعاليته تمارَس انسانياً في إطار الخاص. وفي الواقع نلاحظ أن النظام الاجتماعي الانساني المميّز ما برح نظاماً محدوداً جغرافياً، ويتابع سير تحقيقه مراعياً، في جوانب كثيرة، الحدود الجغرافية، بعد أن اتخذت أشكالاً قانونية دولية تكاد تبدو نهائية في نهاية القرن العشرين. ويلاحظ، بعد الحرب العالمية الأولى بشكل عام، والحرب العالمية الثانية بشكل خاص، أن محاولات الانتشار المستعمر جغرافياً والمنافسات السياسية في بسط السيطرة ووضع اليد على قطاعات جديدة التي كثرت في القرون الماضية سعياً وراء التمدّد الجغرافي وتوسيع رقعة النفوذ السياسي الظاهر، انحسرت انحساراً بيّناً في الحقبة التاريخية الراهنة. ولكن هذا الواقع الجديد لا يحول دون اشكال انتشار جديد، على الرغم من الحدود القائمة والمفصّلة تفصيلاً واضحاً للفضاء الجغرافي. لقد برز، في حقبة ما بعد الاستعمار، ما سمّي بالاستعمار الجديد الاقتصادي، الذي يبدو لأول نظرة أكثر براءة من الجغرافي الاجتياحي السابق، مع كونه شديد الارتباط بالمسوّغات السياسية والدعايات الثقافية. ينتشر الاستعمار الجديد بخلق محطات تقنية جديدة خارج حدود المنشأ الجغرافية، داعماً بذلك وجهاً خاصاً من الصيرورة الانسانية. ولعلّ أصعب ما يعارضه في الحقبة الراهنة، على الرغم من تسهيلات كثيرة ترافق الآلية المجتمعية الحديثة، هو الاتفاق الدولي على تثبيت الحدود بين الدول، بالاضافة إلى أن الدول الصغيرة جدّاً لم تعُد أرضاً عذراء يُباح اغتصابها، ولا هي في وضع تقبّلي صرف أمام الطاقة الجديدة، مهما عظمت. إن العصر الحديث البادىء هو عصر تكثيف محطات الآلية المجتمعية في مختلف القارات.

الآلية المجتمعية

واضح أن الدول الحضارية كانت سبّاقة، وهي تعيش منذ زمان بعيد سباق تكثيف الآلية المجتمعية الحديثة، مع الملاحظة بأن كل بلد يعيشها ضمن حدود وحداته القومية، وانسجاماً مع صيغها الخاصة بها. إن مختلف قطاعات الأعمال اليومية تخضع، بدرجات متفاوتة، للعقل العلمي التقني، والنشاطات الفردية المتفرقة، توضع بتصرف وتأثير طبقات الآلية العليا، كالتصميم والتحليل والاعلام... كل ذلك يمارَس بشكل منظم على الرغم مما هو عليه من تعقيد. في حوزة البشرية الآن اختبار متمّم على القسم الأكثر نشاطاً منها، تتحقّق فيه الآلية المجتمعية الحديثة، أي العلمية، ويغلب عليها في المرحلة الأولى الطابع المادّي، ان لم يكن بشكل منتظم ونهائي، فعلى الأقل بشكل بدئي. إن هذا الاختبار بحاجة إلى الانتشار والتكثيف، وإلاّ انقلب ضد دوافعه الأصيلة واختنق. إن المشكلة المطروحة هي امتداده، بقوة دوافعه وبقابلية الأوضاع، ليصير اختبار الأرض كلها لا اختبار بضع دول فقط. فالبشرية تعيش عمراً جديداً يزداد فيه امتداد الآلية المجتمعية الحديثة بشكل تكثيفي.

المشاكل المجتمعية

ومثلما هي الحال في كل شمول، يمكن القول بأن التحقيقات الخاصة ليست كلها متجانسة حتماً، بل هنالك تفاوت داخل المجتمع الواحد، بالاضافة إلى ما يبقى من عدم مساواة بين مجتمع وآخر. ويمكن القول، على ضوء الأوضاع الراهنة: بأن ما نلاحظه من امتداد شمولي لا يستدعي بالضرورة توحيداً سياسياً بين الدول، كما أن الوحدة السياسية العالمية ليست هدفاً معقولاً، حتى ليتعذر تصوّر البشرية كلها منضوية في دولة واحدة عالمية. وعلى الرغم من استمرار التمييز السياسي بين الدول، نرى أن الوضع الاجتماعي، في ديناميكيته، يثير مشاكل عامة تتعدّى الحدود السياسية، وتستدعي مع ذلك حلولاً جماعية. وحريٌّ أن نتوقف عند البعض منها، حتى ولو تجاوزت وعي بعض الجماعات المحدودة، مع العلم بأنها لن تتأخّر في الظهور عند الجميع بدون استثناء، وسوف تؤدّي إلى ردات فعل لا مفرَّ منها.

امتداد مفهوم الصراع مع الطبيعة

يعيش الانسان الحديث مرحلة صراعية جديدة تتّضح ملامحها تدريجياً، وتتركّز أول ما تتركّز في الصراع ضد الطبيعة، مع الملاحظة بأن مضمون هذه اللفظة يتّسع بنسب متفاوتة في الدقة. بدأ هذا الصراع مع استثمار الانسان لموارد العلم، فبدّل طابع الطبيعة البدائي المقدّس

بما يشبه واجباً داخلياً مقدساً يدفعه إلى الصراع ضد الطبيعة. لهذه العلاقة الصراعية بنياتها الخاصة، إلى جانب بنيات صراع المجتمعات فيما بينها. ولكنها تمتد تدريجياً لتشمل العلاقة الصراعية بين الفرد والكيان الاجتماعي، الذي يتحوّل في المنظور العلمي إلى امتداد للطبيعة، أو إلى طبيعة ثانية، فيتحتّم من ثُمَّ على الفرد أن ينزع عنه بعضاً من الطابع المقدّس ليخضعه للعقل العلمي ويسيطر عليه بمعرفة شرائعه الخاصة. ثم يمتد الصراع إلى مجالات كانت سابقاً بمثابة «تابو»، لما لها من اتصال حميم مع الوجود الانساني. فيستعين بالعلوم البيولوجية والتاريخية ليستوعب مدى ارتباطه العضوي بالطبيعة. إنه قبل كل شيء حيوان عضوي، قدم إلى الوجود نتيجة تطور طويل. إن وعي هذا الواقع يقوّي في الانسان الشعور بارتباطه مع الطبيعة، إنه جزء منها، لا يُستثنى من الصراع العام ضدها. إن جلَّ ما يسعى إليه العمل الانساني، بشكله العفوي والفطري، هو اشباع الطبيعة المتصلة بالانسان، أي الجسد الحي، بواسطة السيطرة على الطبيعة المنفصلة عنه واخضاعها لحاجاته ورغباته. من هنا تضافر الجهود في سبيل توفير الهناء والرفاهية. ولكن الرفاهية بدورها أبرزت مدى اتصال الانسان بالطبيعة، فراحت تهدّد الانسان بمقدار ما توفّر له رغد العيش. من هذه الزاوية انطلقت المشكلة الديمغرافية بما فيها من صراع ضد طاقة الاخصاب بالذات. منذ زمان بعيد أدرك الانسان قيمة تطويع الطبيعة الفردية بواسطة التربية الشخصية، والتكيّف الاجتماعي، ولجأ إلى الطب والعلوم البيولوجية ليداوي عيوب الطبيعة الشخصية. ولكنه اليوم يدرك الخطر الناجم عن الاخصاب والايلاد بدون رويّة أو مسؤولية، ويرى لزاماً عليه السيطرة البيولوجية والذهنية على طاقة الاخصاب.

الرأسمال التاريخي

يجدر هنا التمييز بين المجتمع وآليته المذكورة من جهة والمجتمع ورأسماله التاريخي المكوّن شخصيته المعنوية من جهة أخرى. إن الآلية المجتمعية هي وليدة العلم، انها الجهاز العلمي المستخدم في صراع المجتمع الحديث مع الطبيعة، وتتميّز من ثمَّ عن «اللحظة التاريخية» الخاصة بكيان جماعي، ينفرد بها عن سواه. يمكن بالتالي القول بأن حجم التطلع إلى الانسان في الآلية المجتمعية هو ذو بعد عالمي، انه الانسان المجتمعي ذو الحجم العالمي، المستقل نوعاً ما عن وجوده بمثابة كائن تاريخي وسياسي.

وتثير الآلية المجتمعية الحديثة مشاكل تمتد إلى كل المجتمعات وتستدعي حلولاً من حجم عالمي، كما تحتاج إلى أجهزة موائمة تفكّر وتقرّر على الصعيد العالمي أيضاً. ومع ذلك، يمكن حصر كل هذه المقتضيات في إطار الفكر العلمي المجتمعي بدون امتداده حتماً إلى القطاع السياسي. ليست الأجهزة المذكورة بالضرورة سلطة سياسية موحّدة، ولا هي بمثابة أجهزة دولة عالمية. وهذا ما يفسح في المجال أمام قدرة الآلية المجتمعية على ادارة ذاتها لكي تعطي الاجابات الموائمة على الحاجات المجتمعية الدائمة التطوّر، والمشتركة بين مختلف الجماعات. وبذلك نصونها من التعنّت السياسي الذي يفرض القرار السياسي بمثابة حل موائم تقضي به السلطة العامة. كل ذلك لا يعفي السياسيين من التفكير والعمل لحل مشاكل كثيرة بالغة الخطورة يختلف عن تدبير الآلية المجتمعية تدبيراً جيّداً.

الحل العلمي والموقف السياسي

قد ينضح هذا التمييز بتناقض مع ما خيّم على الفكر السياسي منذ أكثر من قرن. كان تدبير الآلية المجتمعية وضبط نظامها المشكلة السياسية الأولى التي احتوت، نوعاً ما، المشاكل الأخرى، وسيطرت عليها في حلولها. وفي الواقع ما برحت هذه المشكلة مصدر صراعات هنا وهنالك، وعلى أصعدة كثيرة، سواء داخل المجتمعات الواحدة، أم بين مجتمع وآخر. يمكن من ثُم اعطاؤها بعداً سياسياً يشعر به الناس في دول كثيرة. ولكن الأمر يحتاج إلى دقة في التمييز، فمع أن تدبير النظام المجتمعي اجمالاً هو مشكلة سياسيّة تحرّك مختلف الالتزامات السياسية، ذلك لا يؤدي حتماً إلى القول بأن الفكر السياسي مؤهَّل ليحدّد بشكل تشريعي التدبير الموافق، كما أنه لا يعود إلى السلطة السياسية وظيفة فرض الحل، الذي تراه الأفضل، بشكل قمعي. فللآلية المجتمعية شرائعها الخاصة التي تتعدّى حدود التطلّع السياسي، وتصوّر بعض القادة السياسيين بأنهم قادرون على التحكّم بها بشكل استبدادي يورّط النظام السياسي في أخطاء جسيمة. ولكن ارتباط الآلية المجتمعية بالوجود الانساني العام داخل الدولة يحتاج إلى معالجات سياسية. هكذا يتحوّل تحقيق الآلية المجتمعية إلى مشكلة سياسية، لا تنحصر في التحقيق فحسب، وإلاّ زالت السياسة في نظام اجتماعي متكامل.

الأمة والتراث

ولا يزيل تدبير الآلية المجتمعية على نطاق عالمي خصائص الدول الفردية ولا أصالة حياتها السياسية

الخاصة بها. فلكل أمة «تراثها التاريخي»، وهي تسلّم مصيره لدولة تتمتع بشخصية مميّزة في النظام العالمي بمثابة حارسة للتراث وقيّمة على المصير. يجسّد الحكم ارادة الكينونة والاستمرار التي بها يتميّز كيانها السياسي على الصعيد الانساني. قد تبدو هذه «التعقيدات التاريخية»، من منظور العقل العلمي المنظّم للأمور الاجتماعية، جانباً لا معقولاً. وفي الواقع أنه مزيج من نزعة وروح، ويحتاج إلى عناية خاصة يرعاها العقل السياسي.

التوفيق بين الخاص والشامل

يتطلّع الفيلسوف إلى المجتمع العالمي بمثابة امكانية صيرورة محتملة منفتحة أمام ارادة الانسان، وهي قد تكون لحظة شمول في ارادة كل الناس. ولكن نزعة الشمول لا تستوعب كل نشاط الارادة التي تنبعث في مكان معيّن، وتتكوّن تدريجياً في كثرة تاريخية تتجسّد فيها الارادات الخاصة، ارادات الأمم المثبتة في مؤسسات الدول المختلفة. ومما لا شكّ فيه أن الوضع التاريخي الحالي يستقطب تحقيق لحظة شمول واقعية تتبدّى في ارادة المجتمع العالمي. ولكن ذلك الاستقطاب يبقى جزئياً. انه يترك للشأن الخاص قسماً كبيراً من توظيفات الارادة الانسانية القومية، كارادة الجماعة الأثنية، واللغة، والثقافة... ويرشق الذين يريدون التخلّص من هذا «الباقي» في الارادة التاريخية الآخذين به بتهمة اللاعقلانية: لاعقلانية القرارات النزوعية التي تساند الأرض والدم، لاعقلانية استمرار الكثرة التقليدي، لاعقلانية ضغوط تمارسها سوسيولوجيا تأخذ بالجانب الحيواني أكثر من الانساني... إن المبالغة في الالحاح على هذا الجانب دون سواه ينسينا أمراً رئيسياً: تحتاج الارادة الانسانية إلى تحقيق اختياراتها الخاصة كي تعبر إلى ما قد يكون أسمى بالنسبة إلى الانسان. يتضمن كل تراث قومي قيماً انسانية تبقى أثمن من تلك المعدّة لتتحقق في عالمية المجتمع الحديث. فلن يستسلم نظام التحقيقات الخاصة ولن يزول كليّاً أمام لحظة التحقيق الشامل الموحّد ارادة الانسان النوعية. قد تبدو الوحدة العالمية أكثر عقلنة، ولكنها لا تتمُّ إلا على حساب الأصالة في الكيان الانساني، وبتر الوجود الانساني بتراً جذرياً.

لن تتجاوز الارادة الانسانية كليّاً مرحلة بروزها التاريخي المبعثر كما يظهر من الماضي وفي الحاضر، بل سوف تستمر في تخصيصات كثيرة سياسية وروحية، حتى ولو حصل فعلاً تجميع عالمي في شمول واقعي مجتمعي. لأن الانسان، في تكوينه، هو خاص وشامل. أما اكتساب بعض الشمول الواقعي فلا يزيل واقع الخصوص، بل لربما يظهر فيه ميزة لن تزول. من هنا يعود إلى الفكر السياسي في المرحلة الراهنة التوفيق في الحوار بين معيوشات لحظة الشمول المشتركة واقعياً، لحظة المجتمع العالمي، إن وُجد، ومعيوشات لحظة الخصوص المصانة بشكل لن يزول حتى في قلب المجتمع العالمي، لأنها عزيزة على كل الفرقاء المتواجدين معاً.